

تحرك عاجل

حكم متوقع بحق أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، من المتوقع أن تصدر محكمة التمييز بالبحرين حكمها النهائي في قضية نبيل رجب، وهو أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان وسجين رأي. وكان قد أدين وصدر بحقه حكم على خلفية تعقيبه، بصورة سلمية، عبر تويتر على الصراع في اليمن، وادعاءات أثيرت حول التعذيب بسجن جو.

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018، ستتظر محكمة التمييز قضية المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب، وقد تصدر حكمها في اليوم ذاته. ففي 21 فبراير/شباط 2018، أدانته المحكمة الجنائية الكبرى وأصدرت بحقه حكماً بالسجن لمدة خمسة سنوات على خلفية تعقيبه بسلمية عن رأيه في تعليقات نُشرت، وأعيد نشرها، على تويتر، بشأن مقتل مدنيين في خضم الصراع الدائر في اليمن، والذي يشارك فيه التحالف الذي تقوده السعودية، وكذلك بشأن مزاعم وردت حول وقوع التعذيب بسجن جو. وقد صدر بحقه الحكم بعد إدانته بـ"إذاعة عمداً في زمن الحرب أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة" وـ"إهانة علنا دولة أجنبية" وـ"إهانة بإحدى طرق العلانية ... السلطات"، بموجب المواد 133 و 215 و 216 من قانون العقوبات البحريني على التوالي. وأيد الحكم بعد الطعن القاضي ذاته الذي كان قد أصدر أمر بإحالة القضية للتحقيق في 5 يونيو/حزيران 2018، ويزعم فريق المحامين دفاعاً عن نبيل رجب أن ذلك يمثل خرقاً للمادة 210 من قانون الإجراءات الجنائية البحريني التي تنص على ما يلي: "ويمتع عليه [القاضي] ... أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة".

كما يقضي نبيل رجب حكماً بالسجن لمدة عامين، أيدته محكمة التمييز في 15 يناير/كانون الثاني 2018 وصدر بسبب مقابلات تليفزيونية أُجريت معه في 2015 و 2016، حيث أدين بـ"إذاعة عمداً في الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للدولة وكان من شأن ذلك ... النيل من هيبتها أو اعتبارها".

ويتضمن العديد من مواد قانون العقوبات البحريني أحكاماً يُشار إليها بصيغٍ مُبهمة، وتجرم ممارسة حرية التعبير وتكون الجمعيات والانضمام إليها والتجمع السلمي، مما يُشكل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما قد تُستخدم هذه المواد لمعاقبة الممارسة السلمية لحقوق الإنسان.

يرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات البحرينية إلى الإفراج عن نبيل رجب على الفور ودون شرطٍ أو قيدٍ، وإلغاء أحكام إدانته والعقوبات الصادرة بحقه؛ إذ أنه يعتبر سجين رأي، لم يُعتقل سوى لمارسته السلمية لحقه في حرية التعبير؛
- دعوة السلطات إلى ضمان عدم تعرض نبيل رجب للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ والسماح له بالاتصال بصورة دائمة بأسرته ومحامين من اختياره وحصوله على الرعاية الصحية الكافية؛ ريثما يُفرج عنه؛
- حث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير، وعلى إلغاء القوانين التي تُجرم الممارسة السلمية للحقوق في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وحرية التجمع؛ والتي تتضمن المادة 216 من قانون العقوبات.

يرجى إرسال المناشدات قبل 24 يناير/كانون الثاني 2019 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلاله الملك

ص. ب. 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1766 4587

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 1284

[النموذج الإلكتروني:](http://www.moj.gov.bh/en/)

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وُتُّرسَل نسخٌ إِلَى:

وزير الداخلية

سمو الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة

وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: +973 1723 2661

تويتر: @moi_Bahrain

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثاني والعشرون للتحرك العاجل 249/14 UA. ولمزيد من المعلومات:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde11/8552/2018/en/>

تحرك عاجل

حكم متوقع بحق أحد المدافعين عن حقوق الإنسان

معلومات إضافية

يعتبر نبيل رجب أحد المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، ويشغل رئاسة "مركز البحرين لحقوق الإنسان". وكان قد اعتقله 15 رجلاً من الشرطة يرتدون الزي المدني في منزله بقريةبني جمرة، الواقعة غرب العاصمة المنامة، في حوالي الساعة الخامسة فجراً من يوم 13 يونيو/حزيران 2016. واقتيد نبيل إلى "مديرية التحقيقات الجنائية". وفي اليوم التالي، اقتيد إلى النيابة العامة، واثُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومُغرضة في مقابلات تلفزيونية من شأنها النيل من هيبة واعتبار المملكة". وعلم نبيل رجب، بينما كان محتجزاً، في 26 يونيو/حزيران 2016، بأنه سيُمثل في محاكمة في 12 يوليو/تموز 2016، بسبب تعليقات نُشرت وتم إعادة نشرها على تويتر، تتعلق بالصراع في اليمن، وادعاءات وردت عن وقوع أعمال تعذيب في سجن جو. واثُّهم بـ"نشر إشاعات كاذبة في زمن الحرب"، وـ"إهانة السلطات العامة [وزارة الداخلية]", وـ"إهانة دولة أجنبية". وأمرت المحكمة، في 28 ديسمبر/كانون الأول 2016، بالإفراج عن نبيل رجب؛ إلا أن السلطات رفضت الإفراج عنه، وأعادت اعتقاله على الفور على خلفية التحقيقات بشأن مقابلات تلفزيونية أجريت معه في 2015 و2016. وبدأت محكمته الجديدة على خلفية هذه مقابلات في 23 يناير/كانون الثاني 2017. وفي 10 يوليو/تموز 2017، أُدين نبيل رجب وحُكم عليه بالسجن لمدة عامين. وأيدت محكمة الاستئناف الحكم في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، ثم أيدته محكمة التمييز في 15 فبراير/شباط 2018. واحتجز نبيل رجب داخل الحبس الانفرادي لما يزيد عن تسعة أشهر منذ اعتقاله. وفي مطلع أبريل/نيسان 2017، نُقل إلى مستشفى وزارة الداخلية بالقلعة، شمال غربي المنامة، عقب إصابته بمضاعفات إثر عملية جراحية أُجريت له. ونُقل نبيل رجب في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى سجن جو، الواقع جنوب

المنامة، حيثما خضع لتفتيش ذاتي شامل، وُلْقَ شعره قسراً، وصودرت كتبه وملابسه. وفي تلك الليلة، داهم حرس السجن زنزانته، بينما كان نائماً، وفتشوه تفتيشاً ذاتياً مرة أخرى، وهم يصرخون في وجهه.

وفي 4 سبتمبر/أيلول 2016، نُشرت رسالة مفتوحة باسم نبيل رجب في صفحة الرأي بصحيفة "نيويورك تايمز"، وصف فيها الأوضاع في البحرين ومحاكمته؛ كما حث إدارة الرئيس أوباما على استعمال نفوذه للتوصل إلى حل للصراع في اليمن. وفي اليوم التالي، استُجوب نبيل رجب أمام النيابة العامة، واثُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة المملكة" على خلفية المقال. ولم يُحدَّد أي موعدٍ بعد لمحاكمته في هذه القضية. وفي 19 ديسمبر/كانون الأول 2016، نُشر مقالٌ باسم نبيل رجب في صحيفة "لو موند". وبعد يومين، استُجوب نبيل رجب بمديرية التحقيقات الجنائية، واثُّهم بـ"بث وإذاعة أخبار وبيانات، وإشاعات كاذبة ومغرضة من شأنها النيل من مكانة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، ومحاولة تعريض العلاقات معها للخطر". وأُحيلت القضية إلى النيابة العامة، ولكن لا يُعرف ما إذا كان سُيُوجَّه إليه الاتهام رسميًّا أم لا. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2017، استُجوب نبيل رجب أمام "نيابة الجرائم الإرهابية" فيما يتصل بتعليقات وصورة نُشرت على حسابات تحمل اسمه على وسائل التواصل الاجتماعي في يناير/كانون الثاني 2017. وكانت الصورة لملك البحرين، ومكتوب عليها الآية القرآنية "أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ"، ونُشرت على حساب باسم نبيل رجب على انستغرام. كما نُشرت على حسابه على تويتر تعليقات تُحث على عدم التعامل مع مؤسسات الدولة، وتحتوي على دعوة إلى النّاظر احتجاجاً على إعدام ثلاثة رجال في 15 يناير/كانون الثاني 2017؛ إلا أن نبيل رجب نفى تهم "التحريض على كراهية النظام"، وـ"التحريض على عدم الامتثال للقانون"، وـ"نشر أخبار كاذبة". ولم تُحال القضية بعد للمحاكمة؛ إلا أنها قد تُحرَّك في أي وقت.

وكان نبيل رجب قد أتم في مايو/أيار 2014 عقوبة السجن لعامين بسجن جو، حيث صدر بحقه حكمٌ على إثر تهم المشاركة في "تجمع غير قانوني"، وـ"الإخلال بالنظام العام"، وـ"الدعوة إلى تنظيم مظاهرات والمشاركة فيها" بالمنامة، خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2012، "دون إخبار مسبق". كما صدر بحقه قرارٌ بالمنع من السفر في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه. وقضى أيضاً جزءاً من فترة حكم بسجنه لمدة ستة أشهر، خلال الفترة بين إبريل/نيسان ويوليو/تموز 2015، بتهمة "إهانة هيئات نظامية بطرق

العلانية" ، فيما يتصل بنشره تغريتين على تويتر في 28 سبتمبر/أيلول 2014 ، اعتُبر أنهما تتطويان على إهانة لوزاري الدفاع والداخلية. وأُفرج عنه في 13 يوليو/تموز 2015 ، لدَواعِ صحية ، بعدما مُنح عفواً ملكياً. وفي أغسطس/آب 2015 ، أُلْغِي قرار منعه من السفر الذي أُصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2014 ، إلا أن محامييه علموا فيما بعد أن قراراً جديداً قد صدر بمنعه من السفر ، في 13 يوليو/تموز 2015 ، والذي لا يزال سارياً حتى الآن.

الاسم: نبيل رجب

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: 249/14 UA رقم الوثيقة: 11/9566/2018 MDE 13/البحرين بتاريخ: 2018/يناير/كانون الأول